Abaad Observatory for Early Warning and Strategic Indicators

مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية

جمود التسوية وهشاشة الأمن: اختبار الدولة والإنذار الإنساني

رصد وتحليل المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية والحقوقية والإنسانية في اليمن

قراءة استراتيجية موجّهة لصنّاع القرار

بين جمود التسوية، هشاشة الأمن، وتفاقم الإنذار الإنساني

مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

منصات المركز

abaadstudies | www.abaadstudies.org | info@abaadstudies.org

00967737887778

التقرير صادر عن

مركز أبعاد للدراسات والبحوث

مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية

جمود التسوية وهشاشة الأمن: اختبار الدولة والإنذار الإنساني

أبريل 2026

3	19	34	35	91
اقتصادي	إنساني	عسكري/أمني	سياسي	إجمالي المواد

المحتويات

المنهجية وآلية التحليل

ملاحظة تحريرية ثابتة

الخلاصة التنفيذية

مؤشر الخطر العام

التحولات الرئيسية في أبريل

ماذا تعني مؤشرات أبريل لصانع القرار؟

المخاطر الصاعدة

الفرص المتاحة

السيناريوهات المحتملة

التوصيات لصنّاع القرار

خلاصة تقدير الموقف

المنهجية وآلية التحليل

يعتمد مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية على منهجية رصد وتحليل متعددة المراحل، تهدف إلى تحويل المواد الخام والأخبار والتقارير والبيانات المتفرقة إلى مؤشرات قابلة للفهم والقياس والتقدير، بما يساعد صُنّاع القرار والباحثين والجهات المعنية على قراءة التحولات الجارية في اليمن واستشراف اتجاهاتها المحتملة.

تقوم المنهجية على جمع المواد المرصودة من المصادر الإعلامية، والبيانات الرسمية، والتقارير المحلية والدولية، ومخرجات المنظمات، وما يتاح من مؤشرات ميدانية، ثم تصنيفها ضمن مسارات رئيسية تشمل: المؤشرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية، الأمنية، الحقوقية، والإنسانية.

بعد التصنيف، تُحلل المواد وفق أربعة مستويات رئيسية: كثافة الحدث، اتجاه المؤشر، مستوى التأثير، ودلالة الإنذار المبكر. ولا يتعامل المرصد مع الأخبار بوصفها وقائع منفصلة، بل بوصفها إشارات قد تكشف عن اتجاهات أوسع، أو مخاطر صاعدة، أو فرص قابلة للاستثمار.

يستخدم المرصد أدوات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في معالجة المعلومات الخام، وفرز المواد، واكتشاف الأنماط المتكررة، وتصنيف المؤشرات، وتوليد قراءات أولية تساعد فريق التحليل على بناء تقدير موقف أكثر سرعة وتنظيمًا. ولا يُستخدم الذكاء الاصطناعي بديلًا عن التقدير البشري أو المسؤولية التحريرية، بل أداة مساعدة تخضع مخرجاتها للمراجعة البشرية والتحقق من الاتساق وإعادة الصياغة التحريرية وتقدير الدلالات السياسية والاستراتيجية قبل اعتماد النسخة النهائية.

ملاحظة تحريرية ثابتة

لا يهدف هذا التقرير إلى تقديم أرشيف خبري شهري أو إعادة سرد جميع الوقائع بحسب تسلسلها الزمني، بل إلى بناء قراءة تحليلية موجهة لصانع القرار. لذلك تُرتب القضايا بحسب مستوى التأثير والدلالة الاستراتيجية، لا بحسب تاريخ ورودها فقط.

وعليه، قد تُمنح بعض الأحداث المحدودة في حجمها الإخباري وزنًا تحليليًا أكبر إذا كانت متصلة بمستقبل الدولة، أو احتكار القوة، أو وحدة القرار الأمني، أو مسار التسوية، أو الوضع الحقوقي والإنساني.

الخلاصة التنفيذية

كشف رصد أبريل 2026 عن شهر سياسي وأمني بامتياز؛ فقد بلغ إجمالي المواد المرصودة 91 مادة، توزعت على 35 مادة سياسية، و34 مادة عسكرية وأمنية، و19 مادة إنسانية، مقابل 3 مواد اقتصادية فقط. وهذا التوزيع يعكس استمرار هيمنة سؤالَي التسوية والأمن على المشهد اليمني، مع حضور إنساني ضاغط وضعف لافت في تمثيل الاقتصاد داخل الرصد.

العنوان المركزي للشهر هو أن اليمن يتحرك بين جمود المسار السياسي وهشاشة الأمن الداخلي، في وقت يتزايد فيه ثقل البحر الأحمر وباب المندب في حسابات الإقليم والعالم. فالنشاط الأممي والدولي استمر، لكنه لم يحقق اختراقًا حاسمًا، بينما تمسكت الحكومة اليمنية بأن أي تسوية يجب أن تقوم على استعادة مؤسسات الدولة، وحصر السلاح، وإنهاء التمرد المسلح.

أمنيًا، مثل اغتيال عبدالرحمن الشاعر في عدن اختبارًا مباشرًا لقدرة السلطات على كشف الجناة ومنع الإفلات من العقاب. كما استمر ملف إعادة هيكلة ودمج التشكيلات العسكرية والأمنية بوصفه مدخلًا ضروريًا لاستعادة احتكار الدولة للقوة.

بحريًا، ظل اليمن في قلب معادلة أمن الملاحة الدولية. فقد برز البحر الأحمر وباب المندب كملف يتجاوز الداخل اليمني إلى التجارة الدولية والطاقة وسلاسل الإمداد، مع الإشارة إلى دور مهمة أسبيدس الأوروبية وتأمينها مرور نحو 1800 سفينة تجارية.

إنسانيًا، أظهر الرصد استمرار تدهور الوضع بفعل نقص التمويل، واحتياج أكثر من 22 مليون يمني للمساعدات، وتهديد أكثر من 18 مليونًا بالجوع الشديد، إضافة إلى ملف المحتجزين والصحفيين والعاملين الإنسانيين والانتهاكات المرتبطة بالوصول والحماية.

اقتصاديًا، لا يعني ضعف الحضور الكمي ضعف الأزمة. فملفات الإيرادات والرواتب ومطالب المعلمين والخدمات تكشف أن الاقتصاد أصبح عاملًا مباشرًا في شرعية الدولة واستقرار المناطق المحررة.

مؤشر الخطر العام

مستوى الخطر العام في أبريل: أحمر / مرتفع.

يرتفع المؤشر لأن السياسة والأمن يشكلان معًا أكثر من ثلاثة أرباع المواد المرصودة، بما يعكس استمرار حالة الانسداد السياسي وتقدم الهواجس الأمنية على ملفات الاستقرار الاقتصادي والخدمي.

الخطر الأول هو جمود المسار السياسي. فاستمرار النشاط الأممي والدولي دون اختراق حاسم يعني أن الأزمة لا تزال في مرحلة الإدارة لا الحل، وأن أي مسار تفاوضي غير مرتبط بترتيبات أمنية واضحة سيظل هشًا.

الخطر الثاني هو هشاشة الأمن الداخلي، خاصة في عدن، حيث لم يعد الاغتيال حادثًا معزولًا بل مؤشرًا على استمرار ضعف الردع الأمني والقضائي، واحتمال عودة أدوات العنف إلى التوازنات السياسية والاجتماعية.

الخطر الثالث هو تصاعد مركزية البحر الأحمر. فكلما تزايد ارتباط اليمن بأمن الملاحة الدولية، زادت الحاجة إلى قدرة يمنية مؤسسية، لا إلى مقاربات دولية تتجاوز الدولة.

الخطر الرابع إنساني؛ إذ يكشف تزامن نقص التمويل، والجوع، واحتجاز العاملين الإنسانيين، وملف الصحفيين والمحتجزين، أن الأزمة الإنسانية أصبحت أزمة حماية ووصول وتمويل، لا مجرد أزمة احتياجات.

التحولات الرئيسية في أبريل

أولًا، تحول سياسي باتجاه إدارة الأزمة لا حلها. فقد استمر حضور المبعوث الأممي والأمم المتحدة والدعم الأوروبي، لكن الحكومة والقوى المحلية ظلت تطالب بتوصيف أوضح للصراع وبربط التسوية باستعادة الدولة وحصر السلاح. وهذا يعني أن المسار السياسي قائم، لكنه غير قادر حتى الآن على إنتاج تحول في بنية الصراع.

ثانيًا، تحول أمني داخلي برز من خلال اغتيال عبدالرحمن الشاعر وتداعياته. القضية كشفت أن عدن لا تزال تمثل اختبارًا لاحتكار الدولة للأمن، وأن أي تراخٍ في التحقيق والمحاسبة قد يعيد الاغتيالات كأداة لإدارة الصراع السياسي والاجتماعي.

ثالثًا، تحول بحري واستراتيجي مع استمرار حضور ملف البحر الأحمر وباب المندب. اليمن لم يعد يُقرأ فقط بوصفه ساحة حرب داخلية، بل بوصفه عقدة بحرية في أمن التجارة والطاقة وسلاسل الإمداد. وهذا يمنح الحكومة فرصة، لكنه يضعها أمام اختبار القدرة على أن تكون شريكًا لا مجرد موضوع للتدخل.

رابعًا، تحول اقتصادي غير مكتمل. فعدد المواد الاقتصادية كان محدودًا، لكن القضايا التي ظهرت - الإيرادات، الرواتب، مطالب المعلمين، الخدمات - تؤكد أن الاقتصاد هو معيار الشرعية اليومية للحكومة. وغياب المؤشرات الاقتصادية المنتظمة يضعف القدرة على تقدير الأزمة واتجاهاتها.

خامسًا، تحول إنساني من أزمة احتياجات إلى أزمة حماية. فملف المحتجزين، واحتجاز موظفي الأمم المتحدة والعاملين الإنسانيين، والصحفيين، وتدهور الصحة والغذاء، كلها تجعل الملف الإنساني جزءًا من السياسة والتفاوض والشرعية، لا ملفًا إغاثيًا منفصلًا.

ماذا تعني مؤشرات أبريل لصانع القرار؟

تعني مؤشرات أبريل أن اليمن لم يغادر مربع التعقيد، بل أصبح يتحرك داخل ثلاث دوائر متزامنة: دائرة سياسية بلا اختراق، دائرة أمنية هشّة، ودائرة إنسانية متدهورة. والاقتصاد حاضر كعامل ضغط حتى عندما يكون ضعيف الحضور في الرصد.

كما تعني أن أي تسوية سياسية غير مرتبطة بترتيبات أمنية واضحة ستبقى معرّضة للفشل. فالسلاح، والاغتيالات، والتشكيلات المسلحة، وغياب احتكار القوة، كلها عوامل قادرة على تفكيك أي اتفاق سياسي قبل تحوله إلى واقع.

وتعني أيضًا أن الحكومة بحاجة إلى تحويل ملف البحر الأحمر من مجال قلق دولي إلى مجال سيادة وشراكة. فإذا بقي الأمن البحري خارج قدرات الدولة، فقد تتحول اليمن إلى ملف دولي يُدار من الخارج بدل أن تكون الدولة اليمنية شريكًا في إدارته.

أما إنسانيًا، فالمؤشرات تعني أن المحتجزين والصحفيين والعاملين الإنسانيين والجوع لم يعودوا ملفات جانبية، بل أصبحت جزءًا من قدرة الأطراف على كسب الشرعية أو فقدانها.

المخاطر الصاعدة

المخاطرة الأولى: استمرار جمود المسار السياسي وتحوله إلى إدارة طويلة للأزمة بدل صناعة تسوية قابلة للتنفيذ.

المخاطرة الثانية: عودة الاغتيالات في عدن والمناطق المحررة كأداة ضغط سياسي وأمني، بما يضعف ثقة المجتمع بالدولة.

المخاطرة الثالثة: تدويل أمن البحر الأحمر بطريقة تتجاوز المؤسسات اليمنية، إذا لم تقدم الحكومة رؤية وقدرات واضحة.

المخاطرة الرابعة: تراجع الاستقرار الاجتماعي بسبب الرواتب والخدمات وضعف الأداء الاقتصادي، خصوصًا مع محدودية الرصد الاقتصادي المنتظم.

المخاطرة الخامسة: تفاقم الأزمة الإنسانية في ظل نقص التمويل وتقييد الوصول واحتجاز العاملين الإنسانيين والصحفيين.

الفرص المتاحة

الفرصة الأولى: استخدام الاهتمام الدولي بالبحر الأحمر لبناء شراكة عملية تدعم خفر السواحل والموانئ والاستخبارات البحرية اليمنية.

الفرصة الثانية: تحويل ملف الاغتيالات إلى اختبار جاد للشفافية والمحاسبة، بما يعيد الثقة في الأجهزة الأمنية والقضائية.

الفرصة الثالثة: جعل إعادة هيكلة التشكيلات العسكرية والأمنية مدخلًا فعليًا لاستعادة احتكار الدولة للقوة، لا إجراءً إداريًا محدودًا.

الفرصة الرابعة: تطوير مؤشر اقتصادي شهري للرواتب والأسعار والإيرادات والوقود والخدمات، بما يربط الرصد بالاستقرار الاجتماعي.

الفرصة الخامسة: جعل ملف المحتجزين والعاملين الإنسانيين والصحفيين أولوية ثابتة في أي تفاوض أو تحرك دبلوماسي.

السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأول: استمرار الجمود المنضبط. الاحتمال: مرتفع. تستمر اللقاءات والاتصالات الأممية والدولية دون اتفاق شامل، مع بقاء الملف السياسي مفتوحًا بلا اختراق حاسم.

السيناريو الثاني: تفاهمات جزئية محدودة. الاحتمال: متوسط. قد تظهر تفاهمات في ملفات المحتجزين أو خفض التصعيد أو الترتيبات الإنسانية، لكنها لا تصل إلى تسوية سياسية شاملة.

السيناريو الثالث: تصاعد أمني داخلي. الاحتمال: متوسط. قد يؤدي عدم كشف نتائج واضحة في قضايا الاغتيالات والانفلات الأمني إلى مزيد من التوتر داخل عدن والمناطق المحررة.

السيناريو الرابع: تدهور إنساني متسارع. الاحتمال: متوسط إلى مرتفع. نقص التمويل والقيود على الوصول وتزايد الجوع قد يدفع الوضع الإنساني نحو مرحلة أكثر خطورة خلال الأشهر المقبلة.

التوصيات لصنّاع القرار

1. تحويل الرصد الشهري إلى أداة إنذار مبكر عملية، لا مجرد متابعة لما حدث، من خلال ربط كل مؤشر بمستوى خطر وتوصية تنفيذية.

2. توحيد الخطاب السياسي تجاه المسار الأممي، بحيث يجمع بين الانفتاح على التسوية والتمسك بمرجعيات الدولة وحصر السلاح.

3. التعامل مع ملف الاغتيالات كقضية أمن قومي داخلي، وتسريع التحقيقات وإعلان نتائج شفافة تمنع الإفلات من العقاب.

4. بناء وحدة يمنية متخصصة لأمن البحر الأحمر وباب المندب، تربط الحكومة بخفر السواحل والموانئ والاستخبارات والشركاء الدوليين.

5. تسريع دمج وإعادة هيكلة التشكيلات العسكرية والأمنية ضمن وزارتي الدفاع والداخلية.

6. تطوير مؤشر اقتصادي شهري يقيس الرواتب، الأسعار، الوقود، الإيرادات، الخدمات، ومستوى الاحتجاجات المعيشية.

7. جعل ملف المحتجزين والصحفيين والعاملين الإنسانيين أولوية سياسية وإنسانية ثابتة في أي مسار تفاوضي.

8. زيادة التنسيق مع المنظمات الدولية لتوثيق القيود والانتهاكات وربط المساعدات بضمانات الوصول والحماية.

خلاصة تقدير الموقف

يشير رصد أبريل 2026 إلى أن اليمن يقف أمام مرحلة أكثر تعقيدًا لا بسبب حدث واحد، بل بسبب تراكم مسارات عدة في وقت واحد: مسار سياسي بلا اختراق واضح، ومسار أمني هش، ومسار إنساني متدهور، ومسار اقتصادي ضعيف الحضور رغم خطورته.

وإذا كان النشاط الأممي والدولي يعكس استمرار الاهتمام بالملف اليمني، فإن غياب الثقة بين الأطراف، واستمرار الخلاف حول توصيف الحوثيين، وتعدد الفاعلين المحليين، وضعف احتكار الدولة للقوة، كلها عوامل تجعل أي تسوية قادمة بحاجة إلى مقاربة أكثر شمولًا.

الخلاصة لصانع القرار: التسوية السياسية لن تنجح دون أمن، والأمن لن يستقر دون اقتصاد، والاقتصاد لن يتعافى دون مؤسسات، والمؤسسات لن تستعيد شرعيتها دون معالجة إنسانية وحقوقية جادة.

مصفوفة الإنذار المبكر والتأثير الاستراتيجي

المؤشر	مستوى الخطر	الاتجاه	الدلالة	الاستجابة المقترحة
المسار السياسي	عالٍ	مستمر	إدارة أزمة دون اختراق حاسم	توحيد الموقف الحكومي ورفع وضوح شروط التسوية
أمن البحر الأحمر	عالٍ	صاعد	اليمن في قلب أمن التجارة والطاقة	بناء استراتيجية يمنية-دولية لأمن الملاحة
اغتيال عبدالرحمن الشاعر	عالٍ	صاعد	اختبار لقدرة الدولة على فرض الأمن	تحقيق شفاف ومحاسبة الجناة
إعادة هيكلة القوات	متوسط-عالٍ	مستمر	فرصة لاستعادة احتكار القوة	تسريع الدمج ضمن الدفاع والداخلية
الأزمة الإنسانية	عالٍ	صاعد	نقص التمويل والقيود يفاقمان الأزمة	زيادة التمويل وضمان الوصول
المحتجزون والصحفيون	عالٍ	مستمر	ملف ضاغط على أي تسوية	جعله أولوية تفاوضية عاجلة
ضعف الرصد الاقتصادي	متوسط	مستمر	غياب المؤشرات يضعف تقدير الأزمة	إنشاء مؤشر اقتصادي شهري

تكشف المصفوفة أن القضايا الأعلى تأثيرًا ليست بالضرورة الأكثر عددًا، بل هي الأكثر اتصالًا بمستقبل الدولة وأمن الملاحة وشرعية الحكومة ووضع المدنيين والمحتجزين.